كلية الحقوق
قسم القانون المدني

حماية المستهلك

في مرحلة ما قبل إبرام العقد

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمه من الباحث

محمد أحمد محمود أبو الهنا

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ فيصل زكي عبد الواحد رئيساً

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق (سابقاً)
جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق (سابقاً)
جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ محمد محيي الدين إبراهيم سليم عضواً

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة مدينة السادات.

١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩م

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: محمد أحمد محمود أبو الهنا

اسم الرسالة: حماية المستهلك في مرحلة ما قبل إبرام العقد

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: المدني

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٨

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

حماية المستهلك في مرحلة ما قبل إبرام العقد

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمه من الباحث

محمد أحمد محمود أبو الهنا

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ فيصل زكي عبد الواحد **رئيساً**
أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق (سابقاً)
جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن **مشرفاً وعضواً**
أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق (سابقاً)
جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ محمد محيي الدين إبراهيم سليم **عضواً**
أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة مدينة السادات.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٨٦﴾

صدق اللّه العظيم

سورة البقرة الآية (٢٨٦)

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة .. إلى منارة العلم والعلماء .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدي وحبيبي ونور قلبي

إلى الروح الطاهرة.. الى معنى الحب و الحنان والتفاني .. بسمة الحياة وسر الوجود .. من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي .. من عانت الصعاب وعلمتني الصمود مهما تبدلت الظروف. **أمي** متعها الله بالصحة والعافية.

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. وافتقد توجيهاته بكل مرار .. **والدي** رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنة .

إلى النور الذي يضئ حياتي ..الإنسانة التي ما فتئت تقابلني مع كل إطلالة جديدة بحب وحنان وبسمة جميلة وإشراقة وجه صبوح .. إلى من علقت عليها آمالي في اجتياز هذا الدرب الطويل .. إلى رفيقة دربي .. **زوجتي** الحبيبة الغالية الدافعة والمعينة لي خلال رسالتي العلمية .

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله .. إلى من آثروني على انفسهم .. إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة .. **أبنائي وأخي** بارك الله فيهم، متعهم الله بالصحة والعافية.

شكـــر وتقديـر

الحمد لله رب العالمين، اختص أهل العلم بالرفعة والمنزلة فقال سبحانه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١) **والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، الذى حث على طلب العلم فقال: (إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضًا بما يصنع) فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.**

أما بعد...

فإنني أحمد الله تعالى أولا ودائماً الذي سجدت المخلوقات لعظمته وأضاءت الشمس بقدرته وأشكره على أن أعانني ووفقني لاستكمال هذا العمل المتواضع بفضله وعونه وادعوه ان يكون خالصا لوجهه الكريم ، وأن هيأ لي أساتذة أجلاء، وعلماء شوامخ، بذلوا كل ما في وسعهم لإتمامه.

وانطلاقًا من الحديث الذي يقول: "عبدي إذا لم تشكر من أجريت لك الخير على يديه لم تشكرني"، أما وقد أنجز هذا البحث بفضل من الله ونعمة، فلا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير، عرفانًا بالفضل والجميل لعلماء أجلاء نهلت من علمهم الغزير، وأدبهم الجم.

وبعد التوجه بالشكر لله ،لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن**.... أستاذ ورئيس قسم القانون المدني كلية الحقوق – جامعة عين شمس. والمشرف على الرسالة....الذي دعمني بوعيه وأخلاقه وثقافته ومهد لي السبل بالحكمة والنصح والإرشاد، فلمست فيه غزارة العلم وسداد الرأي ورفق الوالد وعطاء الأستاذ، فلا يسعني إلا الدعاء له بالصحة والعافية جزاء ما قدم لي من عطاء سخي عملاً بقول الرسول (ﷺ) ﴿**من أسدى لكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له**﴾ فله مني أسمى آيات الشكر والتقدير.

وإنه ليزيدني شرفا ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ فيصل زكي عبد الواحد** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة عين

شمس. لتفضل سيادته وتشريفه لي بقبول رئاسة لجنة المناقشة رغم مشاغله وأعبائه العلميه الكثيره ، إذ قدم لي الكثير من فيض خبرته، وغزير علمه، والكثير من التوجيهات، والذى اتسع صدره ووقته لي في كثير من المناقشات، وتمثلت في كل تعاملاته روح الأخوة، فله منى كل آيات العرفان فلسيادته جزيل الشكر ووافر التقدير لما بذله نحوي من جهد، وأسأل الله العظيم أن يمتعه بوافر الصحة والعافية ويزيده بسطة في العلم والحلم وأن يجعل كل عمل قدمه في ميزان حسناته وجزاه الله عني خير الجزاء.

وإنه لمن دواعي الفخر أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ محمد محيي الدين إبراهيم سليم** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة مدينة السادات.لقبوله مشكورًا عضوية لجنة الحكم على الرسالة على الرغم من مشاغله الكثيرة وأعبائه العلمية المتعددة، والتي أدين لها بالفضل والعرفان لتحمل أعباء قراءة هذه الرسالة للإسهام في إثرائها، أسأل الله تعالى أن يبارك له في خطواته ومجهوداته ويزيده من حب طلابه إليه وأن يجعلها في ميزان حسناته يوم القيامة إنه ولي ذلك والقادر عليه وجزاه الله عنى خير الجزاء.

الشكر موصول فأنني أتقدم بخالص الشكر الجزيل **للأستاذ الدكتور/ أحمد عبد العال أبو قرين** أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق سابقاً، على ما قدمه لي من عطاء زاخر في بداية مشواري العلمي وهو من وضعني على الطريق السليم للبحث العلمي فله مني أسمى آيات الشكر والتقدير.

والشكر موصول **للدكتور/ عزت عبد المحسن سلامة** لما بذله من جهد ومتابعة لهذه الدراسة ودعم متواصل خلال هذه المرحلة .

وأخيراً ،اللهم إني أشهدك أني قد بذلت ما يسر لي من جهد، فإن وفقت بفضل من عندك، وإن أخفقت فمن نفسي، وما توفيقي إلا بالله علية توكلت وإلية أنيب.

اللهم أجعل عملي هذا عملا مقبولا وسعي فيه مرضيا مشكورا مبتغيا بة وجهك الكريم و أن الحمد لله رب العالمين.

جزاكم الله خيرًا،،،،

الباحث

محمد احمد محمود ابوالهنا

المقدمة

تمثل حماية المستهلك متطلباً أمنياً في غاية الأهمية، حيث أن دور الأمن في جميع الدول هو حماية المواطنين مما قد يتعرضون إليه من أخطار في حياتهم أو صحتهم، ويأتي ذلك من خلال حماية المستهلك من السلع المغشوشة أو الفاسدة أو منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات، ومواجهة منابع الفساد والقضاء على الغش التجاري ومحاسبة المسئولين من الدولة عن الإهمال وعدم اتخاذ الحيطة في مراقبة الأسواق ودخول بعض السلع إلى داخل الدولة المنتهية الصلاحية أو الفاسدة منها، ومحور مسئولية الدولة هنا هو العقد الاجتماعي الذي يبنى على تحمل الحاكم المسؤولية مقابل توليه السلطة .

وتعد ظاهرة الاستهلاك الجماهيري ، من ثمرات الثوره الصناعيه ومن مستحدثات المجتمع الاستهلاكي والتى تعطينا تفسيرا منطقيا لظهور الأفكار الاستهلاكيه والتى شجعت بدورها على مزيد من النمو للمنتجات الجماهيريه .

وقد بزغت هذه الظاهره عقب الحرب العالميه الثانيه واتجاه المشرع فى مصر خاصةً وفى الدول العربيه عامةً بدايةً من قانون حمايه المستهلك رقم ٦٧ لسنه ٢٠٠٦ انتهاءً بالقانون رقم ١٨١ لسنه ٢٠١٨ .

ولقد تلاحظ نمو مجتمع الاستهلاك وترتب عليه تزايد الاستهلاك الجماهيري على وجه الخصوص، لذا فالمنهج الجديد للإنتاج قد اتجه برمته نحو رفع معدل الإنتاج خلال ذات الزمن المخصص للعمل، وفي ذات الوقت نحو تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال وضع مستويات ومعايير له، والحق إن هذا التقدم التقني أدي بدوره إلي رفع مستوى الإنتاج خلال ساعة العمل الواحدة، ولعل هذا التقدم في الإنتاجية هو ما شجع من ناحية أخرى علي مجيء المجتمع الاستهلاكي.

ولقد إزدادت هذه الظواهر في مجموعها من سرعة الاستهلاك، كما شاركت في الإعداد للفرد الضعيف أمام الإغراءات المتزايدة التي يتعرض لها في ظل هذا

المجتمع الاستهلاكي[١]، ومن هنا فقد أضحي البحث عن الفائدة هو الغاية الأساسية، ولا أهمية في ذلك لأن يصبح المستهلكون هم في النهاية الضحايا، وبالتالي فلا عجب في القول بأن المجتمع الاستهلاكي أفرغ العديد من التداعيات والآثار السلبية.

وفي الواقع أدركت الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر الأولي التي تنتج من داخل المجتمع الاستهلاكي، ويعد العالم (جالبيرت) أول من سلط الضوء على مخاطر هذه الظاهرة، كما ألمح إليها الرئيس الأمريكي جون كينيدي في خطابه عام ١٩٦٢أمام الكونجرس الأمريكي بقوله " أن المستهلكين يشكلون الجماعة الاستهلاكية الأكثر أهمية، والوحيدة التي لم يتم تنظيمها بعد بصورة فعلية "[٢].

فقد أعلن الرئيس الأمريكي كينيدي عن الحقوق التي يجب على المستهلكين الاحتجاج بها. ولا خلاف على أن خطابه شارك في خلق حالة من الوعي مفادها أن الإنتاج لم يعد الغاية الوحيدة، ومن ثم يجب على متخذي القرار أن يعطوا الأهمية الأولي للمستهلكين.

لعب الأمريكي "رالف نادر" – عقب خطاب الرئيس الأمريكي كينيدي – دوراً هاماً في تغيير النظرة إلي المستهلكين، حيث دلل علي إمكانية مواجهة المجموعات الاقتصادية الكبرى من أمثال جنرال موتورز، التى أكرهت على أن تسحب من السوق سيارة خطرة، كما ضُغط على الحكومة الأمريكية في سبيل أن تتخذ بعض التدابير في مجال المنتجات الغذائية.

ولقد رصد عمل "رالف نادر" كافة المجالات، بحيث أنه لم يقتصر على مجال دون آخر، كما ظهر في صورة المثال الذي يجب أن يحتزيه كافة المستهلكين، الذين قرروا السير في ذات الطريق لمكافحة الضغوط التي يتعرضون لها في ظل المجتمع الاستهلاكي[٣].

ونظراً للتطورات العلمية المتلاحقة في مجالات عدة منها الصناعية والتجارية والمعلوماتية والزراعية ... من سبل التقدم الذي كان له انعكاساً كبيراً على

(1) Nuques (M.), La notion du consommation ,www.jurispole.rf
(2) Nuques (M.), art. préc.,www.juripole.fr
(3) Nuques (M.), art. préc., www.juripole.fr

أساليب وطرق توزيع الخدمات والسلع والمنتجات التي زادت من عملية الاستهلاك التي تعدت حدود التعاقد العادي لتصل إلى أنواع عدة من التعاقد عن طريق الإنترنت أو التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية وغيرها، ولم يقف التطور العلمي عند هذا الحد بل مازال يفرز العديد من الابتكارات والاختراعات، وقد كان لهذا التطور في المجالات المختلفة انعكاساً كبيراً على الأساليب التي ذكرت سابقاً، فقد ظهرت آليات متعددة ومتنوعة يتم من خلالها تسويق السلع والمنتجات(١).

ومن الجدير بالذكر أنه قد ترتب على الطفرة التكنولوجية التي تحققت منذ منتصف القرن العشرين ازدحام الأسواق بأشكال من المنتجات لم تكن معهودة من ذي قبل من سلع استهلاكية كالأغذية ومستحضرات التجميل والمنتجات الدوائية والمنتجات الصناعية الخطرة منها والمعيبة... وغيرها ولم ينته المآل إلى هذا الحد بل مازال التطور السريع المتلاحق بسرعة الفيمتوثانية وصولا إلى الأجهزه المنزلية والحاسبات الآلية وتصنيع سيارات ووسائل اتصالات متعددة الأنواع والأشكال،.

أدى ذلك إلى عدم ملاحقة التشريعات لحماية المستهلك، مما قد يصيب المستهلك العادي والمستهلك عبر الوسائل الإلكترونية من مخاطر في حال تعاملاته مع هذه المنتجات، ومن جهة أخرى فقد ترتب على التطورات سالفة الذكر إلى فصل عملية الإنتاج عن عمليه التوزيع، وأصبحت الشركات هي التي تقوم بدور الدعاية واستخدام أساليب مختلفة لإقناع المستهلك بإقتناء وشراء السلعة، فقد أصبح دور الشركات الرئيسية هو التوزيع، أما المنتج فقد تم فصله عن المستهلك إلا فيما يخص المعلومات التي ترفق بالسلع من بيانات وبالتالى تحدد نوع السلعة ودولة المنشأ وكيفية استخدامها والمخاطر الناجمة عنها، فأصبح المنتج والموزع هما المتحكمان سواء بإدلاء بيانات خاطئة وإعلانات كاذبة وفرض شروط تعسفية قبل التعاقد دون

(٢) د. جابر محجوب على. ضمان سلامة المستهلك من الأضرار الناشئة عن عيوب المنتجات الصناعية المعيبة، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق –جامعة الكويت، السنة العشرون، عدد سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٢٠٧.